



The World Bank

News Release No. 2002/277/S

Contact: Andrew Kircher (202) 473-6313

akircher@worldbank.org

Marianne Stigset (202) 458-4897

mstigset@worldbank.org

Radio/TV: Cynthia Case McMahon (202) 473-2243

ccase@worldbank.org

العديد من البلدان النامية ليست ماضية بالسرعة اللازمة للوفاء بالأهداف المقررة لعام 2015 في تخفيض أعداد الفقراء

البنك الدولي يحث على قيام البلدان الغنية والبلدان الفقيرة باتخاذ ما يلزم من إجراءات معاً

واشنطن العاصمة، 20 أبريل 2002- تقول مؤشرات التنمية العالمية لعام 2000 أنه على الرغم من التقدم الذي أحرز في السنوات الأخيرة، ينبغي على البلدان الفقيرة والبلدان الغنية معاً القيام بالمزيد من أجل وفاء المجتمع الدولي بالتزاماته في تخفيض أعداد الفقراء عالمياً بنسبة النصف في كافة مناطق العالم بحلول عام 2015.

في المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية الذي نظّمته الأمم المتحدة في مونتيري في المكسيك، أكد زعماء العالم مساندة أهداف إعلان الأمم المتحدة الخاص بالألفية الجديدة الذي يدعو إلى تخفيض الفقر بكافة أشكاله. وتفيد التقديرات الحالية بأن النمو الاقتصادي السريع في الصين والهند سيمكن العالم من الوصول إلى الهدف العام المتمثل في تخفيض أعداد الفقراء بنسبة النصف بحلول عام 2015. غير أن البيانات في هذه الدراسة الجديدة – التي تغطي كافة الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة – تظهر عدم التساوي في التقدم المحرز وأن العديد من المناطق والبلدان بعيدة جداً عن الأهداف المنشودة.

على الرغم مما أحرز من تقدم، ما زال الملايين يعيشون في الفقر المدقع عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم (بالملايين)			
2015	1999	1990	
59	260	452	شرق آسيا والمحيط الهادي
6	46	92	(ما عدا الصين)
4	17	7	أوروبا وآسيا الوسطى
60	77	74	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
6	7	6	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
279	490	495	جنوب آسيا
345	300	242	أفريقيا جنوب الصحراء
753	1,151	1,276	المجموع
700	936	916	(ما عدا الصين)

غير أنه مازال من الممكن تحقيق المزيد من التقدم إذا قامت البلدان الفقيرة بتحسين سياساتها ونظام الإدارة العام فيها وإذا قامت البلدان الغنية بزيادة قدرة البلدان النامية على الوصول إلى أسواقها وأيضاً بزيادة المعونات الأجنبية. السياسات في البلدان النامية ماضية في التحسن في فترة السنوات الخمس عشرة أو العشرين الماضية. كما خفتت البلدان الغنية الحواجز أمام صادرات البلدان الفقيرة في العقد الماضي من السنوات، غير أن المعوقات مازالت كبيرة ولاسيما في مجالات الصادرات الزراعية وصادرات المنسوجات. وقبيل مؤتمر مونتيري، تعهدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بزيادة المساعدات الإنمائية زيادة كبيرة في السنوات القليلة المقبلة.

قال نيكولاس ستيرن، رئيس الخبراء

الاقتصاديين والنائب الأول لرئيس البنك الدولي لشؤون اقتصاديات التنمية، "كان العقد الماضي من السنوات جيداً بالنسبة لانفتاح الأسواق أمام السلع من البلدان الفقيرة وسيناً بالنسبة لزيادة تدفقات المعونات الأجنبية. وأظهر مؤتمر مونتيري أننا بدأنا في السير في منعطف بالنسبة للمعونات. ولكن يجب علينا في

العقد القادم أن ندفع بقوة فيما يتعلق بالتجارة. فنحن نعرف أن التنمية يمكن أن تنجح، غير أن ما يبلغ 1.2 بليون شخص مازالوا يعيشون

على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. كما أن التحدي المائل في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة يذكرنا بأننا يمكن ويجب أن نحسن عملنا".

ترمي الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة إلى تخفيض فقر الدخل بحلول عام 2015 وحفز التحسينات الكبيرة في كل من: التعليم، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والرعاية الصحية، وفي التغلب على الجوع وتدهور البيئة. (للاطلاع على المزيد بشأن الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة يرجى الرجوع إلى الموقع الجديد الشامل الذي للبنك الدولي على شبكة الإنترنت (<http://www.developmentgoals.org>)). تبيّن الدراسة الجديدة أنه بالنسبة لأشد البلدان فقرا، مازال العديد من الأهداف بعيدا عن التحقيق كما أن في البلدان الأفضل حالا يمكن أن تكون هناك مناطق أو فئات فرعية أخرى متأخرة عن غيرها كثيرا.

يدعو أشهر هذه الأهداف إلى تخفيض أعداد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم إلى نصف المستوى في عام 1990 بحلول عام 2015، أي من ثلث السكان في بلدان العالم النامية إلى سدسهم. ويبيّن التقرير الجديد الصادر عن البنك الدولي أن تحقيق هذا الهدف ممكن في معظم بلدان العالم النامية إذا ازدادت معدلات نمو الدخل بنسبة الفرد إلى متوسط يبلغ 3.6 في المائة سنويا. وبذلك يكون هذا النمو حوالي مثلي المعدل الذي تحقق في العقد الماضي من السنوات، غير أن التجربة المكتسبة في بعض البلدان تبيّن أن هذا ممكن. بلغ متوسط معدل النمو السنوي في إجمالي الدخل المحلي بنسبة الفرد حوالي 9 في المائة في الصين في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. كما شهدت فيت نام معدل نمو بلغ حوالي 6 في المائة في التسعينيات من القرن الماضي، مما أسفر عن تخفيض كبير في نسبة السكان الذين يعيشون في أوضاع الفقر.

كل هدف من هذه الأهداف هام بحد ذاته، غير أنه ينبغي النظر إليها معا – فهي تعزز بعضها بعضا. علما بأن تحسين الرعاية الصحية الأساسية والتغذية يزيدان القدرة على التعلم والإنتاجية. وبالتالي، فإن تحسين التعليم، ولاسيما تعليم الإناث، يؤدي إلى تحسين النتائج الصحية. كما أن تدهور البيئة يضر بمعيشة العديد من الأشخاص الفقراء. فتخفيض الفقر يتيح للأشخاص المزيد من الموارد للسعي لتحقيق المزيد من العلم والرعاية الصحية وتحقيق نظافة البيئة.

يقول شانتا ديفاراجان، رئيس الخبراء الاقتصاديين في شبكة التنمية البشرية في البنك الدولي، "ليست هذه الدراسة حكما قطعيًا على كيفية أداء البلدان ولكنها تحذير من أن العديد منها ليست سائرة على المسار الصحيح للوصول إلى العديد من الأهداف. ولا يعني مجرد أن بلدا ما في وضع اقتصادي جيد أنه ماضٍ بخطى سليمة للوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة. بل ينبغي على البلدان العمل لضمان شمول الفقراء في منافع التنمية. فالفقراء في البلدان تمس حاجتهم إلى القدرة على الحصول على خدمات رعاية صحية جيدة النوعية وخدمات تعليمية جيدة لتمكينهم من الاستفادة من طاقاتهم الكامنة. وقد حان أوان اتخاذ الإجراءات الملائمة لزيادة سرعة التقدم وعدم الانتظار إلى ما بعد 5 إلى 10 سنوات".

التقدم المحرز حسب المناطق

تقرير مؤشرات التنمية العالمية عن هذه السنة هو الإصدار الخامس والعشرون. وتستند حقائق هذا التقرير إلى المعلومات المستقاة من هيئات الإحصاء في البلدان. فقد دعت شايدا بادي، مديرة مجموعة بيانات التنمية في البنك الدولي، البلدان إلى تحسين إبلاغها عن البيانات لكي تتحسن معلوماتها ومعلومات المجتمع الدولي عن التحديات والنجاحات في التنمية وبالتالي تتحسن استجاباتها للاحتياجات.

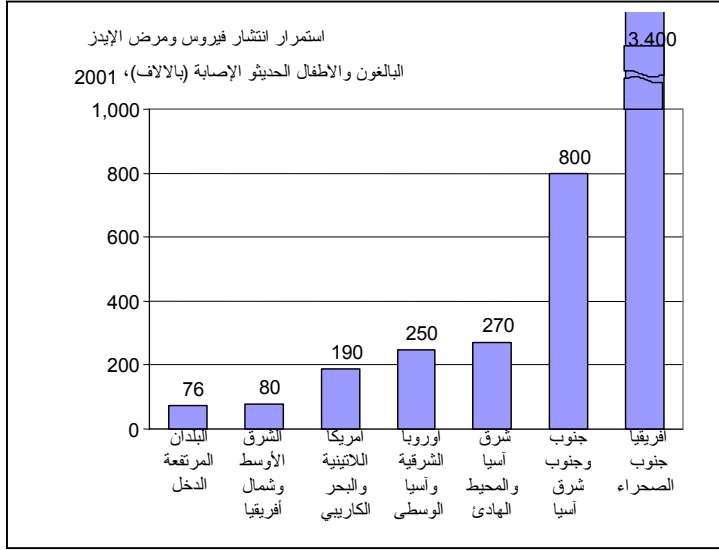
قالت شايدا بادي "يجب أن نقيس النتائج التي حققناها. ونحتاج إلى إحصاءات جيدة لكي نعرف من ينتفع ومن مازال غير لاحق بالركب. ففي البلدان الفقيرة، غالبا ما يكون تمويل هيئات الإحصاء أقل مما يجب والاستفادة من عملها أقل مما ينبغي. فهذه الهيئات تحتاج إلى أنشطة تدريب وتجهيزات وتقويضا واضحا من حكوماتها لتحسين إنتاجها وتزويد إمكانية التعويل عليها وإحكام توقيت إحصاءاتها. غير أن العمل لا يتوقف عند هذا الحد. فالمجتمع الدولي يلعب أيضا دورا في المساعدة في تنمية القدرات، ووضع معايير قياسية، وتبادل المعرفة، وتنسيق جمع وتعميم الإحصاءات الدولية".

يبيّن التقرير الجديد أن آفاق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة تتباين من منطقة إلى أخرى. فمنطقة شرق آسيا تشهد نموا سريعا يمكن أن يجعلها تبلغ الأهداف المتعلقة بتخفيض أعداد الفقراء حيث من المتوقع انخفاض عدد من يعيشون في أوضاع الفقر المدقع بنسبة حوالي 80 في المائة. غير أن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مازالت أكبر هاجس في هذا المجال.

نظرة على الأهداف حسب المناطق:

بصفة عامة، مازالت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ منطقة واعدة فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في الوقت المحدد. ففي عام 1999، كان هنالك حوالي 260 مليون شخص يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. ومن المتوقع أن ينخفض هذا العدد إلى 59 مليونا في عام 2015. فهذه المنطقة تستفيد من معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة ومن أعلى مستوى ادخار في كافة مناطق العالم (37 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2000) وهي تشهد أيضا أوضاعا جيدة فيما يتعلق بالمساواة بين

الجنسين في التعليم وفي معدلات وفيات الأطفال. أما على صعيد الأوضاع الصحية، فإن التقدم المحرز متأخر عن الإنجازات المتحققة في التحصيل العلمي وتخفيض أعداد الفقراء، ومن الضروري بذل المزيد من الجهود لتحقيق الأهداف المنشودة.



كانت المؤشرات الاجتماعية في بداية السير على طريق التحول إلى نظام السوق في منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى مماثلة لما كانت عليه في أوروبا الغربية. غير أن البيانات الحديثة العهد توحى أنه في عدة بلدان أسفرت عملية الانتقال إلى نظام السوق عن انتكاسة تلك المؤشرات. ومما يثير القلق بصورة خاصة البلدان التي يمكن أن تكون فيها معدلات وفيات الرضع آخذة في التزايد، ومعدلات إنجاز التحصيل المدرسي تهبط مع استمرار ازدياد الفقر. وبينما يشهد العديد من بلدان أوروبا الوسطى والشرقية نمو اقتصادي قويا وهبوطا في مستويات الفقر، فإن منطقة البلقان والكثير من دول كومنولث البلدان المستقلة تعاني من تدهور الأوضاع الاجتماعية وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

من المتوقع أن تقوم منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بتخفيض أعداد الفقراء في هذه المنطقة

من 77 مليون شخص في عام 1999 إلى 60 مليون شخص بحلول عام 2015 إذا استطاعت المحافظة على معدل نمو بنسبة الفرد يبلغ 3.6 في المائة سنويا. هبط النمو في هذه المنطقة منذ الثمانينيات من القرن الماضي ولم يشهد إجمالي الناتج المحلي بنسبة الفرد نمواً إلا بمعدل 1.7 في المائة سنويا منذ عام 1990. ومع أن هذه المنطقة غنية نسبياً فإنها تضم بلدين فقيرين جدا (هايتي ونيكاراغوا) وثلاثة من أشد عشرة بلدان مديونية في العالم (الأرجنتين والبرازيل والمكسيك)، وهي تعاني أيضاً من الانخفاض العام في معدلات الادخار (20 في المائة من إجمالي الناتج المحلي). ومع ذلك فإن لدى هذه المنطقة إمكانات بلوغ العديد من الأهداف الإنمائية في الألفية الجديدة. فمؤشراتنا إيجابية في معظم الفئات ولأسيما في المساواة في فرص التعليم. منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي هي المنطقة الوحيدة في العالم التي فيها معدلات الإلمام بالكتابة والقراءة بين الفتيات أعلى مما هي بين الفتيان. وما زال سوء تغذية الأطفال مشكلة في البلدان المنخفضة الدخل وفي الأقاليم الأكثر فقرا في بعض البلدان متوسطة الدخل.

لم تحقق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا النجاح في تحقيق النمو المستمر في العقد الماضي من السنوات، ومع ذلك من المتوقع أن يهبط عدد الفقراء قليلا من سبعة ملايين في عام 1999 إلى ستة ملايين بحلول عام 2015، مما يعني هبوطا كبيرا في نسبة الفقراء بين سكان هذه المنطقة المتزايدين عددا. ومع أنه تم تحقيق كثير من التقدم في تحسين نوعية حياة السكان بما في ذلك تضييق الفجوة بين أوضاع الذكور والإناث، مازالت استمرارية تحسين المؤشرات الاجتماعية ولأسيما في مجالات الصحة تحديا ينبغي التصدي له الآن وفي المستقبل.

شهدت منطقة جنوب آسيا نموا سريعا بلغ متوسطه 5.9 في المائة سنويا منذ عام 1990، مما ساعد في تخفيض أعداد الفقراء تخفيضا كبيرا. فالنمو القوي في الهند ساعد في زيادة متوسط معدل نمو المنطقة في التسعينيات من القرن الماضي. كما شهدت بنغلاديش وسري لانكا معدلات نمو جيدة. وستكون قدرة هذه المنطقة، ولأسيما الهند، على المحافظة على متوسط نمو يبلغ 5-6 في المائة سنويا أمرا حاسم الأهمية في تحقيق الأهداف الخاصة بتخفيض أعداد الفقراء بحلول عام 2015. حققت هذه المنطقة تخفيضا في معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر منذ عام 1990، ولأسيما في بنغلاديش. وفي الوقت نفسه، لم يتم تحقيق تقدم يذكر في تخفيض سوء التغذية، فحوالي نصف الأطفال دون سن الخامسة من العمر يعانون حاليا من سوء التغذية. كما أن عودة ظهور مرض السل ومخاطر انتشار فيروس ومرض الإيدز يشكلان سببا للقلق.

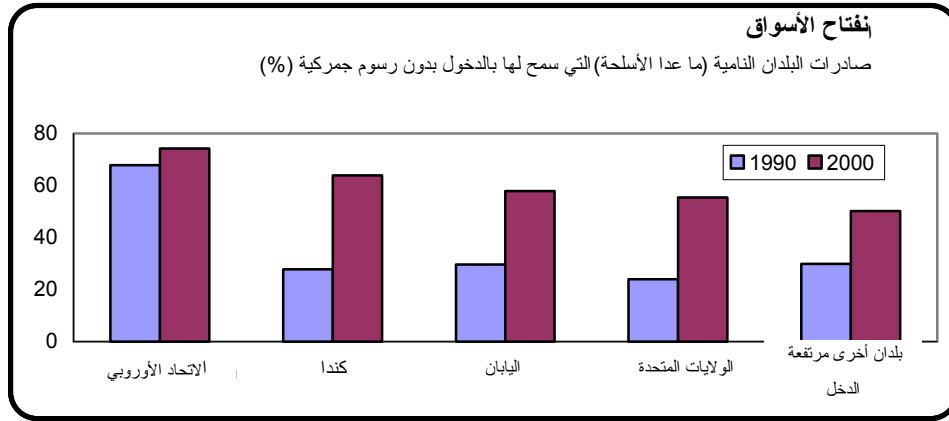
من المتوقع ازدياد أعداد الفقراء في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء من 300 مليون شخص في عام 1999 إلى 345 مليون شخص بحلول عام 2015. ولكي تستطيع بلدان هذه المنطقة تخفيض أعداد الفقراء بنسبة النصف بحلول عام 2015 ينبغي أن تنمو اقتصاداتها بمتوسط يبلغ 7 في المائة في السنة (حوالي 5 في المائة بنسبة الفرد)، أي أكثر من مثلي معدل النمو المتوقع في عام 2000 والبالغ 3.1 في المائة. ونظرا لأن أفريقيا تعاني من معدلات مرتفعة من الإصابة بفيروس ومرض الإيدز والملاريا وأمراض أخرى فإنها مازالت شديدة الاعتماد على صادرات السلع وتشهد عدم الاستقرار سياسيا واقتصاديا. ويشكل فيروس ومرض الإيدز السبب الرئيسي للوفيات في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، غير أن الملاريا والسل يعتبران مشكلة خطيرة. فهذه الأوبئة تشكل تحديا كبيرا للصحة العامة والاقتصاد والرفاهة الاجتماعية. فأفريقيا هي المنطقة التي تعاني من أخفض معدلات إتمام الدراسة الابتدائية. غير أن الخبر السار هو أن بعض بلدان هذه المنطقة، على سبيل المثال غينيا وإريتريا، حققت تقدما مرموقا بعد البدء من مستويات متدنية جدا.

التقدم المحرز فيما يتصل بالأهداف الإنمائية للألفية الجديدة

يتوقف عدد البلدان التي ستبلغ الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة على ما إذا كان من الممكن المحافظة على استمرارية التقدم الذي أحرز في العقد الماضي من السنوات أو تعجيل خطاه في البلدان التي تخلف فيها عن المطلوب.

نظرة على الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الجديدة تظهر التباين في النتائج:

- **القضاء على الفقر المدقع والجوع** – يتمثل هذا الهدف في تخفيض نسبة الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم إلى نصف المستوى في عام 1990 وذلك بحلول عام 2015 – من 29 في المائة من كافة الناس في البلدان منخفضة الدخل والبلدان متوسطة الدخل إلى 14.5 في المائة. وتبين توقعات البنك الدولي أن من الممكن تحقيق هذا الهدف في معظم مناطق العالم إذا ازدادت سرعة النمو في الدخل بنسبة الفرد إلى متوسط يبلغ 3.6 في المائة في السنة – حوالي مثلي المعدل في سنوات العقد الماضي.
- **تحقيق شمولية التعليم الابتدائي** – حدث تحسن طفيف في كافة مناطق العالم في سنوات العقد الماضي غير أن هذا التقدم أدنى سرعة مما ينبغي لبلوغ هذا الهدف بحلول عام 2015. وفي عام 1999، كان ما يزال هناك 120 مليون طفل وطفلة في سن الالتحاق بالمدرسة الابتدائية لم يلتحقوا بها، 53 في المائة منهم فتيات و74 في المائة منهم يعيشون في منطقة جنوب آسيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء.
- **تشجيع المساواة بين الجنسين ومنح المرأة أسباب القوة** – تعتبر القدرة على الحصول على الخدمات التعليمية خطوة رئيسية نحو تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين ولو أنها ليست العامل الوحيد. فقد تم تحقيق تقدم جيد في بعض المناطق، غير أنه حتى لو تم بلوغ هذا الهدف فإن العالم لن يكون قد حقق المساواة بين الجنسين. فالفرق مازالت قائمة في الحقوق القانونية وفرص سوق العمل والقدرة على المشاركة في الحياة العامة وصنع قرارات التنمية.
- **تخفيض معدلات وفيات الأطفال** – أدى التحسن الذي حدث قبل عام 1990 إلى ازدياد الأمل في إمكان تخفيض معدلات وفيات الأطفال في سن الخامسة من العمر بنسبة الثلثين في السنوات الخمس والعشرين التالية. غير أن هذا التقدم تباطأ في كل مكان تقريبا في التسعينيات من القرن الماضي، وفي بعض أجزاء أفريقيا ازدادت معدلات وفيات الرضع والأطفال. ولا يزيد عدد البلدان التي تحقق قدرا كافيا من التقدم للوفاء بهذا الهدف عن 37 بلدا، كما هبطت معدلات تحصين الأطفال بالفاحات.
- **تحسين صحة الأمومة** – في عام 1995، مات ما يزيد على 500000 امرأة نتيجة اختلاطات في الحمل والولادة، معظمهن في بلدان نامية ونصفهن في أفريقيا. ففي رواندا، حدث ما يزيد على 2000 وفاة مقابل كل 100000 مولود حي، مقابل حادثتي وفاة اثنتين لكل 100000 مولود حي في اليونان. علما بأن الافتقار إلى بيانات حديثة العهد عن وفيات الأمهات يحد من رصد الاتجاهات على مرور الزمن. وتقول الدراسة الصادرة عن البنك الدولي أن من الضروري أن تتخذ الحكومة إجراءات واسعة النطاق لتحسين السياسات التي تؤثر في حياة النساء وفي قدرات نظام الرعاية الصحية.
- **مكافحة فيروس ومرض الإيدز والملاريا وأمراض أخرى** – يقدر عدد الأشخاص المصابين بفيروس ومرض الإيدز بما مجموعه 40 مليون شخص ويبلغ عدد الوفيات 20 مليون شخص منذ تم التعرف على هذا المرض لأول مرة. فالإيدز يشكل تحديا غير مسبوق للنواحي الصحية والاقتصادية والاجتماعية. فالملاريا مستوطنة في أكثر من 100 بلد ومنطقة وهي تصيب حوالي 300 مليون شخص كل سنة. غير أن مرض السل هو السبب الرئيسي للوفيات من عامل مرضي إبتائي واحد بين البالغين في البلدان النامية، وهو يزداد سرعة في انتشاره في شرق أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا وجنوب شرق آسيا.
- **ضمان استمرارية البيئة** – إمدادات المياه المأمونة هامة من أجل تحسين الصحة، ولاسيما بين الأطفال، غير أن التقرير ينوه إلى أن نسبة السكان القادرين على الحصول على مصدر محسن للمياه في العديد من المناطق هبطت منذ عام 1990. كما تشير خسارة ما يزيد على 900000 كيلومتر مربع من الغابات على مر سنوات عشر إلى استعمال للموارد الطبيعية غير قابل للاستمرار. ومن الضروري زيادة فهم أثر التغييرات البيئية على الفقراء من أجل الإشارة إلى الطريق الصحيح للتنمية القابلة للاستمرار حقيقة.
- **إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية** – اللبنة الهامة لإقامة الشراكات الجديدة التي أكد عليها مؤتمر مونتيري للتمويل من أجل التنمية هي تقوية السياسات وجودة نظام الإدارة العام في البلدان النامية، وزيادة انفتاح ودرجة إنصاف نظام التجارة العالمي، وزيادة الموارد من خلال المعونات وتخفيض مديونية البلدان التي تعمل على الوفاء بالأهداف الإنمائية المحددة لها.



نقاط بارزة أخرى من مؤشرات التنمية العالمية لعام 2002:

- **سوء التغذية:** يعاني من سوء التغذية 150 مليون طفل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وإذا استمرت معدلات التحسن الحالية سيكون هنالك 140 مليون طفل منخفض الوزن بحلول عام 2020.
- **التعليم:** في معظم البلدان منخفضة الدخل احتمال التحاق الفتيات بالمدارس أقل من احتمال التحاق الفتيان بها. وحتى عندما يلتحق بالمدارس في الوقت نفسه، فإن احتمال تركهن الدراسة أكبر من احتمال ترك الفتيان لها.
- **أمية البالغين:** أظهرت الإناث في البلدان النامية أكبر هبوط في معدلات أمية البالغين، حيث هبطت من 39 في المائة في عام 1990 إلى 31 في المائة في عام 2000.
- **معدلات وفيات الأطفال:** هبطت معدلات وفيات الرضع والأطفال في السنوات الخمس والعشرين الماضية. فقد هبط عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر من 15 مليون في عام 1980 إلى حوالي 11 مليون في عام 1990.
- **العمر المتوقع عند الولادة:** أظهرت كافة المناطق، ماعدا أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء، زيادة في العمر المتوقع عند الولادة فيما بين عام 1990 وعام 2000. أما في جنوب أفريقيا فقد هبط العمر المتوقع عند الولادة بنسبة مذهلة بلغت 14 سنة، وهبط بنسبة 5 سنوات في أوغندا و4 سنوات في الاتحاد الروسي وسنتين في نيجيريا.
- **السكان:** في العديد من البلدان النامية، كان ما يزيد على 40 في المائة من السكان دون سن 15 سنة في عام 2000، مما يخلق عبء إعالة ثقيل بالنسبة للسكان في سن العمل. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، يعيل كل مائة عامل 80 طفلا دون سن 15 سنة مقابل 30 فقط في البلدان المرتفعة الدخل. وفيما بين عام 2000 وعام 2005، سيزداد سكان العالم بواقع 1.7 بليون شخص يولد حوالي 97 في المائة منهم في بلدان نامية.
- **فيروس ومرض الإيدز:** يصاب بفيروس ومرض الإيدز حوالي 600 شخص في كل ساعة من كل يوم ويموت في مختلف مناطق العالم أكثر من 60 طفلا في الساعة بسبب هذا الفيروس.
- **السكان في المناطق الحضرية والسكان في المناطق الريفية:** في السنوات العشرين القادمة، تظهر في بلدان نامية نسبة تقدر بحوالي 94 في المائة من الزيادة في سكان المناطق الحضرية في العالم – بما في ذلك 541 مليون شخص آخر من سكان المدن في الصين وجنوب شرق آسيا.
- **الزراعة:** غلة محاصيل الحبوب في البلدان المنخفضة الدخل تعادل ثلث غلة هذه المحاصيل في البلدان المرتفعة الدخل. ومع ذلك فإن الزراعة بالنسبة للعديد من البلدان الأكثر فقرا هي المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي، كما يعتبر نمو الزراعة ركيزة تخفيض أعداد الفقراء. ويمكن لزيادة بواقع 10 في المائة في غلة المحاصيل أن تخفض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بحوالي 9.4 في المائة.
- **قطع أشجار الغابات:** من بين أشد الناس فقرا في العالم الذين يعيشون على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم والبالغ عددهم 1.2 بليون شخص تعتمد نسبة 90 في المائة على الغابات ومنتجاتها لكسب رزقهم. غير أن الغابات أخذت في التقلص مثلها مثل تنوع النباتات والحيوانات التي في هذه الغابات. ففي بداية القرن العشرين، كانت الغابات تغطي ما مساحته 5 بليون هكتار. ومنذ ذلك الحين تقلصت هذه المساحة إلى 3.9 بليون هكتار.
- **المياه:** يزداد عدد من يستعملون مياه كوكب الأرض سنويا بواقع 80 مليون شخص، مما يزيد الطلب على المياه. وتتباين الموارد المائية العذبة بنسبة الفرد تبانيا كبيرا حسب المناطق. فهي 1427 مترا مكعبا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعاني من نقص حاد في المياه، و 2800 متر مكعب في منطقة جنوب آسيا و 33000 متر مكعب في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. عالميا، تعتبر الزراعة المستخدم الرئيسي للمياه العذبة حيث تبلغ نسبة سحبها 70 في المائة من مجموع الموارد المائية (90 في المائة في البلدان المنخفضة الدخل).

- **الطاقة:** تستعمل البلدان المرتفعة الدخل التي يسكنها 15 في المائة من سكان العالم نصف موارد الطاقة التجارية في العالم. غير أن معدل استخدام البلدان المنخفضة الدخل لموارد الطاقة ازداد بمثلي معدل الزيادة في استخدامها في البلدان المرتفعة الدخل (4.5 في المائة مقابل 1.7 في المائة) بين عام 1980 وعام 1999.
- **حجم الاقتصاد:** من عام 1990 وحتى عام 2000 شهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ أكبر معدل نمو بلغ 7.2 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، تليها منطقة جنوب آسيا حيث بلغ المعدل 5.6 في المائة. أما منطقة أمريكا اللاتينية فقد نما اقتصادها بنسبة 3.3 في المائة بينما نما اقتصاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بنسبة 3.0 في المائة ونما اقتصاد منطقة أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 2.5 في المائة. أما اقتصاد منطقة أوروبا وآسيا الوسطى فقد هبط بنسبة 1.5 في المائة.
- **التدفقات المالية العالمية:** هبطت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية إلى 167 بليون دولار أمريكي في عام 2000 بعد أن كانت قد ازدادت من 24 بليون دولار في عام 1990 إلى 184 بليون دولار في عام 1999. وظلت تدفقات رؤوس الأموال إلى منطقة جنوب آسيا ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صغيرة – 6 في المائة من مجموع هذه التدفقات إلى البلدان النامية. ويستمر معظم تدفقات رؤوس الأموال الخاصة في التوجه إلى مناطق أمريكا اللاتينية وشرق آسيا وأوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفيتي السابق.
- **التجارة:** زادت البلدان النامية حصتها من الصادرات العالمية (السلع والخدمات) من 19 في المائة إلى 26 في المائة بين عام 1990 وعام 2000.
- **المعونات:** تلقت منطقتا أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء وأفريقيا جنوب الصحراء أعلى قدر من المعونات بنسبة الفرد في عام 2000 (20 دولارا و 19 دولارا على التوالي). وبلغت هذه النسبة في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ 4 دولارات بينما كانت أخفض نسبة في منطقة جنوب آسيا حيث بلغت 3 دولارات.